

ارتفاع أعداد الكويتيين بسوق العمل خلال النصف الأول من 2019

390 ألف مواطن بالقطاعات الحكومية والخاص



◆ الصانع: زيادة التوطين في سوق العمل

أمر جيد ولكن يجب أن يكون في محله

◆ الهارون: الحكومة مطالبة بتعديل ثقافة

مواطنيها وترغيبهم في العمل بالمهن الحرفية

كشفت تقرير حديث صادر عن الإدارة العامة للإحصاء الكويتية، عن فقرة كبيرة في أعداد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي والخاص منذ بداية العام الحالي، إذ بلغ إجمالي الكويتيين العاملين في هذين القطاعين خلال النصف الأول من العام نحو 390 ألف مواطن بارتفاع نسبته 11.1% مقارنة بـ 350 ألف مواطن بالنصف الأول من 2018.

وأظهر التقرير أن أعداد المواطنين في سوق العمل الكويتية تنقسم إلى 310 آلاف مواطن في القطاع الحكومي، و 80 ألف مواطن فقط في القطاع الخاص، وذلك نتيجة تفضيل القطاع الخاص تعيين الوافدين بنسب أكبر من المواطنين للعمل بشركاته.

وأوضح التقرير أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع أعداد الكويتيين بسوق العمل الكويتية خلال النصف الأول من العام 2019، يرجع إلى سياسة الإحلال الجديدة التي وضعتها الحكومة الكويتية بإنهاء خدمات الوافدين واستبدالها بالعاملات الوطنيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة المواطنين العاملين بالقطاع الخاص. وفي هذا السياق، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت نواف الصانع وفقاً لما نقله موقع "العربي الجديد"، إن زيادة توظيف العمالة الوطنية في سوق العمل بشكل عام، أمر جيد، ولكن يجب أن يكون توطناً في محله، أي بتوفير الوظائف التي تناسب مخرجات التعليم والتخصصات التي يخرج منها الطلاب، وليس توظيفهم في أماكن تخالف اختصاصهم فقط لأن الحكومة تريد رفع نسب العمالة الوطنية.

وأضاف الصانع: "لأسف، ما تسعى إليه الحكومة من زيادة نسب العمالة الوطنية في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص لتخفيض نسب البطالة بين الشباب الكويتي، سيؤدي إلى نتائج عكسية، نتيجة توفير شركات القطاع الخاص وظائف لهم بغير تخصصاتهم سعياً لتحقيق النسب المقررة عليهم من العمالة الوطنية، وهو أمر يضعف سوق العمل ويؤدي إلى تراجع الإنتاجية". وشدد على ضرورة وضع ضوابط لتطبيق زيادة نسب العمالة الوطنية بقطاعات سوق العمل، حتى تستفيد السوق من الشباب الكويتي، كل وفق تخصصه، ولا يؤدي هذا القرار إلى التأثير سلباً على بنية الاقتصاد في المستقبل.

قد أظهر التقرير أن أكثر الوزارات الحكومية استيعاباً للعمالة الوطنية، هي وزارة التربية بعدد 90 ألف موظف كويتي وكونية، بالإضافة إلى وزارة الصحة بعدد 35 ألف موظف وموظفة، فيما جاءت أبرز القطاعات الخاصة استيعاباً للكويتيين، قطاع البنوك والشركات الاستثمارية،

مليون وافد، مشيراً إلى أن انخفاض أعداد الوافدين في سوق العمل يعود إلى انخفاض أعدادهم بالقطاع الحكومي إلى 90 ألفاً فقط بنهاية يونيو/حزيران الماضي. ولفت التقرير إلى أن متوسط الراتب الشهري للوافدين في القطاع الحكومي الكويتي استقر خلال النصف الأول من العام الجاري عند 24 ألف دولار سنوياً، أي بمتوسط شهري يقدر بالفي دولار.

يعزفون عن ممارستها، حتى نقضي على البطالة بشكل كبير في البلاد، وخصوصاً أن الكويت تمتلك كفاءات وطنية قادرة على العمل بهذه المهن. في المقابل، أكد التقرير أن أعداد الوافدين في سوق العمل الكويتية شهدت تراجعاً خلال النصف الأول من 2019 إلى 2.4 مليون وافد، بانخفاض 8 في المائة عن النصف الأول من العام الماضي حيث بلغ عددهم 2.6

أعداد العاملين الوافدين في القطاع الخاص أكثر من المواطنين، ويقول إن السبب يرجع إلى ابتعاد عدد كبير من المواطنين عن العمل في عدد من المهن الحرفية والمهن التي يرون فيها تقيلاً من شأنهم، وبالتالي يحل الوافدون محلهم فيها. وأضاف الهارون أن الحكومة أصبحت مطالبة بتعديل ثقافة مواطنيها وترغيبهم بالعمل في المهن الحرفية، والمهن التي

النسبة الأكبر تتركز بالولايات المتحدة الأميركية

22 مليار دولار استثمارات كويتية متوقعة في أوروبا



والمحافظ تتركز بالدرجة الأولى في أميركا، تليها أوروبا، ومن ثم آسيا. في المقابل، قال الخبير الاقتصادي أحمد الهارون، إن تركز الاستثمارات الحكومية في أميركا ولندن، يعتبر أن التوزيع الجغرافي للاستثمارات يأتي ضمن أولويات آليات تقليل المخاطر، ما يعني أن تركز أكثر من 50% من استثمارات الهيئة في الولايات المتحدة، يخالف قواعد تقليل المخاطر. من جانب آخر، يؤكد المدير العام مركز البحوث الخليجية في الكويت، سالم الفيلبي، أنه أصبح من الضروري توجيه هيئة الاستثمار الكويتية لدعم التنمية في الكويت، خصوصاً في ظل مساعي البلاد للتحول من مجرد دولة منتجة للنفط إلى دولة تمتلك اقتصاداً متنوعاً.

النسبة الأكبر من الاستثمارات الكويتية تتركز في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تستثمر حالياً نحو 370 مليار دولار، وهي موزعة في الأسهم والسندات، خصوصاً سندات الخزنة الأميركية بنسبة 40%، مقابل 25% هي حصص في شركات ومصارف أميركية كبرى، و 35% في قطاع العقارات. وفي حديثه مع "العربي الجديد"، أكد المدير العام للمركز الدولي للاستشارات الاقتصادية مروان سلامة، أن الاستثمارات الكويتية في أميركا بمان من المخاطر، كونها تتمتع بمقومات الاستثمار الناجح، كما أن الاستثمارات الكويتية هناك تعد طوية الأمد، مشيراً إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة هو الأكبر عالمياً، وبذلك يعتبر الأفضل والأكثر أماناً على مختلف المستويات. ولفت إلى أن أغلب الصناديق

كشفت مسؤول حكومي يبارز أن الصندوق السيادي الكويتي يتجه إلى إعادة هيكلة استثماراته في أوروبا، وذلك عبر رفع قيمتها من 18 مليار دولار إلى 22 ملياراً، يخصص منها نحو 14 مليار دولار للاستثمار في السوق الألماني. وأوضح المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أن السبب وراء إعادة هيكلة الاستثمارات الكويتية في أوروبا، يرجع إلى تجنب المخاطر التي أصبحت تحيط ببعض الاستثمارات الكويتية في بعض الدول العربية والآسيوية، إذ تسعى هيئة الاستثمار الكويتية، التي تدير الصندوق السيادي للبلاد، إلى الاستمرار في تنوع محفظتها الاستثمارية وإعادة توزيع المخاطر الاستثمارية.

ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، فإن أصول الهيئة تعادل نحو 450% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فيما تبلغ عوائد الصندوق السيادي 9% سنوياً، حسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني. وأضاف المسؤول أن إعادة هيكلة الاستثمارات الكويتية في أوروبا، ستشمل زيادة حجم الاستثمارات في السوق الألماني إلى 14 مليار دولار، وذلك في ظل الفرص الواعدة هناك، خاصة في القطاع العقاري الذي يشهد معدلات نمو جيدة خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى تمتعه بحالة من الاستقرار تجنباً للاستثمارات الكويتية هناك المخاطر التي تتعرض لها في السوق العقاري البريطاني، على سبيل المثال، بسبب تعثر مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأشار المسؤول إلى أن

الكويت تعتمد على التوسع السياحي بدلاً من النفط



ميزانية سياحية تقدر بنحو 5 مليارات دولار، عبر تنفيذ مشروعات جديدة تستقطب الإنفاق السياحي للمواطنين، بالإضافة إلى استقطاب السياح من الخارج، وبالتالي رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 13 في المائة حالياً إلى أكثر من 25 في المائة بحلول عام 2025. ويشير إلى أنه سيتم الاستعانة بالقطاع الخاص الكويتي بالإضافة إلى خبرات شركات عالمية لتنفيذ هذه الخطة، مشدداً على أن الإدارة الحكومية بالكويت جادة لتنفيذ هذه الخطة والإصرار على تخفيض الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لإيرادات البلاد، وإدخال قطاعات جديدة تستقطب إيراداته ملياراً سنوياً للكويت. ويقول الخبير الاقتصادي بدر العتيبي

كشفت مسؤول حكومي عن اعتماد مجلس الوزراء الكويتي خطة اقتصادية جديدة تمتد تنفيذها حتى عام 2025، وتستهدف تخفيض اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط وإدخال قطاعات جديدة ليعتمد عليها كمورد إضافي للبلاد، بدلاً من الاعتماد على إيرادات النفط كمورد وحيد. ويوضح المسؤول الكويتي أنه تم رصد ميزانية ضخمة لتنفيذ هذه الخطة تقدر بنحو 25 مليار دولار، ليعتمد تنفيذ 10 مشاريع جديدة، بمختلف القطاعات التي يشهدها تنشطها خلال السنوات المقبلة، بالإضافة إلى طرح قطاعات حكومية للخصخصة وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنوع الاقتصادي. ويضيف أن الخطة ستشهد تنشيط القطاع السياحي في البلاد، من خلال رصد

لضمان منع الغش والتلاعب من جانب البائعين

«التجارة»: خطة حكومية عاجلة لضبط أسعار الأسماك



◆ الشمري: حجم استيراد الأسماك يصل إلى

3 آلاف طن بقيمة 20 مليون دولار سنوياً

◆ «الإحصاء»: مبيعات الأسماك في الكويت

سنوياً تبلغ نحو 120 مليون دولار

إلى 3 آلاف طن تقريباً، بقيمة تبلغ 20 مليون دولار، وذلك بهدف تلبية وسد احتياجات السوق المحلي من مختلف أنواع الأسماك. ويضيف الشمري أن شركات الأسماك تسعى جاهدة لزيادة كميات الأسماك المستوردة من مختلف الدول، لافتاً إلى أنه يتم استيراد الأسماك بمختلف أنواعه من قبرص وتركيا وإيران والسعودية والإمارات وفيتنام. ويشير إلى أن السوق المحلي يعتمد بنسبة 75 في المائة على الأسماك المستوردة نظراً لكثرة أنواعها ورض أسعارها مقارنة بالأسماك المحلية، ويكون عليها إقبال كبير من المستهلكين في البلاد.

المؤيدين بشدة لحملة المقاطعة حتى تستقيم الأسعار. ويضيف الملا: "يدخل بعض الصيادين والبائعين في المزاد ليزيد السعر عدة مرات ثم يتنحى، وعندما سألناه عن سبب قيامه بزيادة السعر على الزبائن الفعليين قال إنه يريد شراء السمك لنفسه، وعندما واجهه البعض بأنه راعي بحر، اعترف قائلاً إن الصيادون حالتهم مزرية وعليهم ديون ويسعى لمساعدتهم". ومن جانبه، يقول مدير عام شركة النور للأسماك عبد الله الشمري إن حجم استيراد الأسماك في الكويت، سواء الطازجة أو المجمدة يصل سنوياً

وفي هذا السياق، يقول رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك ظاهر الصويان، كما نقل موقع "العربي الجديد" إن كميات الأسماك التي تدخل إلى السوق الكويتي يومياً، هي التي تحدد أسعار البيع، مشيراً إلى أن ارتفاع الأسعار كان بسبب دخول كميات قليلة منه.

ويضيف الصويان أن الكميات التي يتم اصطفاها يومياً تقتصر فقط على السوق المحلي، مؤكداً أن المزاد الذي يجري لتحديد الأسعار يتم بشفاافية كاملة أمام مراقبي الجهات الحكومية المعنية، ولا يكون هناك أي تلاعبات بالإسعار. ويشير إلى أن هناك رقابة مشددة من قبل مسؤولي وزارة التجارة على السوق، ولا يتم التلاعب بالأسعار من قبل البائعين أو الصيادين. وفي ضوء هذا الارتفاع الجنوني بأسعار الأسماك، عادت للواجهة من جديد حملة "خلوها تخسيس" التي سبق وتزامن معها المواطنون في الكويت عدة مرات سابقة، لمواجهة جشع بعض تجار الأسماك، حيث يقول خالد الملا أحد مرتادي سوق السمك لـ "العربي الجديد" إن هناك تلاعباً يتم بالمزادات من قبل الصيادين والبائعين، وإنه من

ذكر اسمه، أن الخطة ستضمن أيضاً، توحيد أسعار الأسماك المعروضة في السوق يومياً، وإعلانها بشكل يومي ليصبح البيع بسعر موحد في جميع أرجاء السوق، ما يمنع أي غش أو تلاعب بالأسعار من جانب الصيادين، أو البائعين. ويشير المسؤول إلى أنه في حال لم يلتزم البائعون والصيادون بالقرارات الجديدة التي اعتمدها الحكومة، فسيتخذ قراراً أكثر تشدداً، وهي المصادرة. ويقول إنه تم مصادرة وإلغاء أكثر من 50 رخصة صيد لصيادين امتنعوا عن أداء مهنتهم، رغبة منهم في تقليل العروض بالسوق من الأسماك، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

وكانت وزارة التجارة، قد اتخذت قراراً فور بدء الأزمة بمنع غير الكويتي من الدخول في مزادات الأسماك التي تتم بالسوق يومياً لتحديد سعر سلعة السمك بمختلف أنواعه، في خطوة أولى لضبط الأسواق. وحسب بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الثروة السمكية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، تبلغ مبيعات الأسماك في الكويت سنوياً نحو 120 مليون دولار.

كشفت مسؤول كويتي عن وضع الحكومة خطة عاجلة تستهدف من خلالها ضبط أسعار السمك في البلاد، وذلك بالتزامن مع أزمة غلائها بشكل قياسي لم يشهدها السوق في آخر 20 عاماً. وأدى إضراب عدد من الصيادين عن ممارستهم عملهم إلى تراجع الكميات المتوفرة في الأسواق وحدوث قفزة كبيرة بأسعار الأسماك، وفقاً لموقع "العربي الجديد".

وشهد السوق خلال الوبين الماضيين قفزة بالأسعار، حيث بلغ سعر كيلو السمك "الميد" الكويتي 15 دولاراً والسلة منه 350 دولاراً، فيما بلغ سعر كيلو الروبيان نحو 14 دولاراً والسلة منه 400 دولار، وهي أسعار غير مسبوقة في سوق السمك الكويتي. ويشير المسؤول الذي يعمل في وزارة التجارة والصناعة إلى أن الخطة التي وافق عليها بالفعل مجلس الوزراء الكويتي، في آخر اجتماع له قبيل عطلة عيد الأضحى، تتضمن عملية إحلال سرعية لوظائف المشرفين والمديرين العاملين بالسوق، حيث سيتم إنهاء خدمات جميع الوافدين العاملين بهذه الوظائف وإحلال مواطنين محلهم، وذلك بحد أقصى نهاية الشهر الجاري. ويضيف المسؤول، الذي فضل عدم